



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون

النظام الاتحادي في العراق بين النظرية والتطبيق

رسالة مقدمة الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات

نيل درجة الماجستير في القانون العام

من قبل الطالب

علي مجيد خليل مجيد

بإشراف

الدكتور علي نجيب حمزة الحسيني

أستاذ القانون العام المساعد

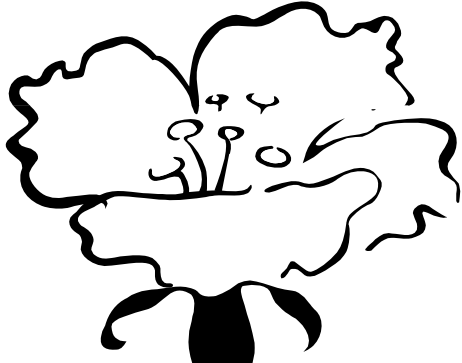
2018 م

1439 هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ
لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ (13)

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ



الإهداء

الى: سيد شباب أهل الجنة وسيد شهداء الأرض .. أبا
عبد الله الحسين (ع) وشهداء العراق جميعاً .

الى : كل من لبوا نداء المرجعية العليا في النجف الاشرف
الى: مملكة الفكر ... أبي

الى: ينبوع الحنان الذي لا توفيه صفات الكلام ... أمي
الى : من صبرت وتحملت معي طيلة مدة الدراسة زوجتي

الغالية

الى: المصاييح التي أنارت دربي ، إخوتي وأخواتي .

الى : استاذي المشرف كل العبارات لا تفي حقك

اليكم جميعا اهدي ثمرة جهدي ..

الباحث

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً واشكركه تعالى على النعمة التي لا تعد ولا تحصى، واتم الصلاة واكمل والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين، واتوجه بالشكر والتقدير والاحترام الى كل من مد لي يد العون والمساعدة في مشوار كتابة البحث، واخص بالذكر السيد الدكتور علي نجيب حمزة أستاذ القانون العام المساعد في جامعة القادسية، إذ لا يمكن لي وصف الجهد الذي بذله والتعامل الابوي الذي عاملني به فضلاً عن مسؤولية الإشراف على الرسالة والمتابعة لها في كل وقت وعدم ترك جزئية من دون مناقشتها فلولا جهوده الكبيرة المبذولة لما كان البحث بهذا الحال فشكرا له من كل قلبي.

وفي الوقت نفسه تجف الأقلام ولا تستطيع ذكر عطائهم، للسادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الذين تحملوا عناء السفر، ولا أنسى أعضاء لجنة إقرار خطة البحث (السيمنار) في معهد العلمين للدراسات العليا، وكل من ساعدني في إعداد البحث وتقديم الملاحظات المهمة والقيمة.

وأتوجه بالشكر والعرفان الواجب لتقديمه إلى عمادة معهد العلمين للدراسات العليا في النجف الاشرف والسادة العاملين فيه بغية إنجاح هذا الصرح العلمي العظيم

واتوجه بالشكر الى اسرتي لتحملهم معي طريق دراستي بكل مصاعبه اشكرهم من كل قلبي على مساعدتي.

كما اثني عمادة الكلية الإسلامية الجامعة واشكرهم على وقوفهم الى جانبي في اكمال مسيرتي الدراسية ومساعدتي واعطائي الفرصة في تحقيق حلم حياتي.

الباحث

إقرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهد أننا قد اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة بـ (النظام الاتحادي في العراق بين النظرية والتطبيق) للطالب (علي مجيد خليل) وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها ونرى أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في القانون العام.

الامضاء:

اللقب العلمي: أ. م. د

الاسم: حسين جبر حسين

التاريخ: / / 201

عضواً

الامضاء:

اللقب العلمي: أ. م. د

الاسم: علي سعد عمران

التاريخ: / / 201

عضواً

الامضاء:

اللقب العلمي: أ. م. د

الاسم: علي نجيب حمزة

التاريخ: / / 201

عضواً ومشرفاً

الامضاء:

اللقب العلمي: أ. د

الاسم: عامر عياش عبد

التاريخ: / / 201

رئيساً

صدق من قبل

مجلس معهد العلمين للدراسات العليا بجلسته في / / 201.

أ.م. د

عباس عبود عباس

عميد معهد العلمين للدراسات العليا

/ / 201

قائمة المحتويات

الصفحة		الموضوع	
الى	من		
3	1	المقدمة	
47	4	ماهية النظام الاتحادي في العراق	الفصل الاول
30	5	مفهوم النظام الاتحادي	المبحث الاول
12	5	تعريف بالنظام الاتحادي	المطلب الاول
10	6	معنى النظام الاتحادي والدولة الاتحادية	الفرع الاول
12	10	التأصيل التاريخي للنظام الاتحادي	الفرع الثاني
30	13	ذاتية النظام الاتحادي	المطلب الثاني
23	14	تمييز النظام الاتحادي عن الأنظمة المشابهة له	الفرع الاول
31	23	خصائص النظام الاتحادي	الفرع الثاني
46	31	تبني النظام الاتحادي في العراق	المبحث الثاني
40	31	النظام الاتحادي في قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام 2004	المطلب الاول
36	32	تبني النظام الاتحادي في قانون إدارة الدولة العراقية	الفرع الاول
40	36	العوامل التي ساعدت على تبني النظام الاتحادي	الفرع الثاني
46	40	النظام الاتحادي في دستور جمهورية العراق لعام 2005	المطلب الثاني
44	40	مرحلة ما قبل كتابة الدستور جمهورية العراق لعام 2005	الفرع الأول
46	44	الضغط على لجنة وضع الدستور باتجاه تبني النظام الاتحادي	الفرع الثاني
76	47	مرحلة تبني النظام الاتحادي في العراق	الفصل الثاني
64	47	توزيع الاختصاصات الدستورية في النظام الاتحادي كالولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والعراق	المبحث الاول
56	48	توزيع الاختصاصات بالنظام الاتحادي في الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا	المطلب الاول
53	49	تحديد اختصاصات السلطة الاتحادية وماعداها للولايات	الفرع الاول

54	53	تحديد الاختصاصات الحصرية للولايات وماعداها للسلطة الاتحادية	الفرع الثاني
56	55	تحديد اختصاصات السلطة الاتحادية والولايات كل على حدة	الفرع الثالث
64	57	طرق توزيع الاختصاصات في دستور جمهورية العراق لعام 2005	المطلب الثاني
60	58	الاختصاصات الحصرية للحكومة الاتحادية	الفرع الاول
62	60	الاختصاصات المشتركة بين الحكومة الاتحادية وسلطات الأقاليم	الفرع الثاني
64	62	الاختصاصات المنصوص عليها للوحدات الاتحادية	الفرع الثالث
76	64	إشكالية توزيع الثروات والموارد الطبيعية في دستور جمهورية العراق لعام 2005	المبحث الثاني
69	65	توزيع النفط والغاز والموارد الطبيعية	المطلب الأول
68	66	النصوص الدستورية المتعلقة بالنفط والغاز	الفرع الاول
69	68	النصوص الدستورية المتعلقة بتوزيع الموارد الطبيعية الأخرى	الفرع الثاني
76	69	توزيع الموارد المائية في الدستور العراقي	المطلب الثاني
74	70	الأنهار العراقية الدولية	الفرع الأول
76	74	استخدام المياه كوسيلة ضغط وتدخل بالشؤون الداخلية	الفرع الثاني
113	77	الواقع السياسي والدستوري في تطبيق النظام الاتحادي وفق دستور جمهورية العراق لعام 2005	الفصل الثالث
95	77	تطبيق النصوص الدستورية المنظمة للنظام الاتحادي	المبحث الاول
86	77	الصياغة التشريعية للنصوص الدستورية وأثرها في تطبيق النظام الاتحادي	المطلب الاول
81	78	ضعف الصياغة التشريعية للنصوص الدستورية المنظمة للنظام الاتحادي	الفرع الاول
86	81	أثر سوء الصياغة التشريعية على تطبيق النظام الاتحادي	الفرع الثاني
95	86	تنظيم العلاقة بين الأقاليم والمحافظات والسلطات الاتحادية	المطلب الثاني
89	86	تنظيم العلاقة بين تشريعات الأقاليم والمحافظات غير منتظمة في إقليم مع القانون الاتحادي	الفرع الاول
95	90	نصوص مشروع دستور الأقاليم والقوانين المخالفة للنصوص الدستورية	الفرع الثاني
113	95	ضمانات المحافظة على النظام الاتحادي في العراق	المبحث الثاني

108	95	الضمانات القضائية	المطلب الاول
101	96	المحكمة الاتحادية العليا	الفرع الأول
108	102	اختصاصات المحكمة الاتحادي العليا	الفرع الثاني
113	108	الضمانات التشريعية	المطلب الثاني
110	109	مجلس النواب	الفرع الاول
113	110	مجلس الاتحاد	الفرع الثاني
118	114	الخاتمة	
136	119	المصادر	
Conclusion			

المقدمة

الحمد لله الواحد الاحد، الذي عمت حكمته الوجود، وشملت رحمته كل الوجود، نحمد الله سبحانه وتعالى ونشكره بكل لسان محمود وصلاة وسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ابي القاسم محمد وآل بيته الطيبين الطاهرين (صلى الله عليه واله) اما بعد.

أولاً: موضوع البحث

يعد النظام الاتحادي في العراق من النظم الحديثة بالنسبة له إذ لا يوجد سابقة لهذا النظام في أي من الدساتير السابقة إذ ورد أولاً في قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية وبعد ذلك نص عليه دستور جمهورية العراق لعام 2005، وكان اختيار هذا النظام يعود الى عوامل متعددة لعل أبرزها الاحتلال الأجنبي للعراق والدافع الكردي باتجاه تبني الاتحادية وضعف الثقة بين مكونات الشعب العراقي وما خلفته الأنظمة السياسية السابقة من معاناة واستبداد ودكتاتورية.

ثانياً: أهمية الموضوع

تأتي أهمية هذا الموضوع من خلال توضيح اهم المبادئ الأساسية للنظام الاتحادي، بوصفه شكلاً من اشكال الدولة والذي يقوم على إدارة شؤون الحكم في العراق، باعتبار النظام الاتحادي وسيلة لإيجاد حل للنزاعات في المجتمع العراقي ذي التعددية القومية والدينية والمذهبية، وكذلك لحل المشاكل السياسية التي ظهرت بكثرة بعد تطبيق النظام الاتحادي في العراق، إذ أن هناك العديد من الدول طبقت هذا النظام والتي تعتبره احد الحلول المنطقية والمعقولة لحل مشاكل العراق المتعلقة في السلطة والإدارة، إذ تمثل ذلك في إقرار هذا النظام في قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام 2004، وفي دستور جمهورية العراق لعام 2005، إذ اعتبر هذا النظام نهاية للدكتاتورية وتمركز السلطة، ونوضح ما مر به العراق كسابقته من الدول التي تبنت هذا النظام عند تطبيقه وندرس المواد الدستورية التي طبقت على في العراق ومقارنتها مع الدول الأخرى.

ثالثاً: مشكلة البحث

من خلال دراسة النظام الاتحادي نحاول عرض المشاكل التي أدت الى التعثر في تطبيق النظام الاتحادي في العراق، عن طريق طرح العديد من المواضيع التي تتزامن وتظهر

عند تطبيق فكرت الاتحادية، حيث ان هناك العديد من المواد الدستورية التي تحتاج الى تعديل من قبل المشرع الدستوري ومن ضمنها المواد المتعلقة بتوزيع الصلاحيات بين الحكومتين المركزية والإقليمية، وجعل الاختصاصات المهمة بيد الحكومة الاتحادية للحفاظ على وحدة البلد، وكذلك تسليط الضوء على النقاط التي أدت الى اضعاف الحكومة الاتحادية في مواجهة الحكومات المحلية والأقاليم، اذ لابد من التوصل الى الحلول الصحيحة لجعل الأرض خصبة لإنشاء هذا النظام، إذ ان هذه الأمور مهمة ولا بد من تعديلها نظرا لأهميتها الجوهرية عند تطبيق النظام الاتحادي.

رابعاً: هدف البحث

يهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على النظام الاتحادي لاسيما في العراق والمشاكل التي ظهرت من خلال تطبيق هذا النظام في العراق، يكون ذلك بالمقارنة مع الدول الأخرى ومنها الولايات المتحدة الامريكية وألمانيا من حيث الطريقة المتبعة في توزيع الاختصاصات.

خامساً: منهج البحث

اعتمدت هذه الدراسة على عدة مناهج منها المقارن وذلك بهدف مقارنة النظام الاتحادي بالأنظمة المشابهة له لعدد من الدول في كل موضع على حدة اعتمدت الدراسة ايضاً على المنهج التحليلي للنصوص الدستورية وتفسيرها، ولشرح النصوص الدستورية لتطبيق النظام الاتحادي في العراق.

سادساً: هيكلية البحث

سنتناول هذا البحث على ثلاثة فصول سوف نجعل.

الفصل الأول :- ماهية النظام الاتحادي بالعراق

المبحث الأول :- مفهوم النظام الاتحادي

المبحث الثاني :- تبني النظام الاتحادي في العراق

الفصل الثاني:- مرحلة تبني النظام الاتحادي في العراق.

المبحث الأول:- لتوزيع الاختصاصات الدستورية في بعض الدول الاتحادية كالولايات المتحدة الامريكية وألمانيا والعراق.

المبحث الثاني:- إشكالية توزيع الثروات والموارد الطبيعية في دستور جمهورية العراق لعام 2005.

الفصل الثالث:- الواقع السياسي والدستوري في تطبيق النظام الاتحادي وفق دستور جمهورية العراق لعام 2005

المبحث الأول:- تطبيق النصوص الدستورية المنظمة للنظام الاتحادي

المبحث الثاني:- ضمانات المحافظة على النظام الاتحادي في العراق.

الخاتمة .